Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تقدير موقف 239
يونيو 2023

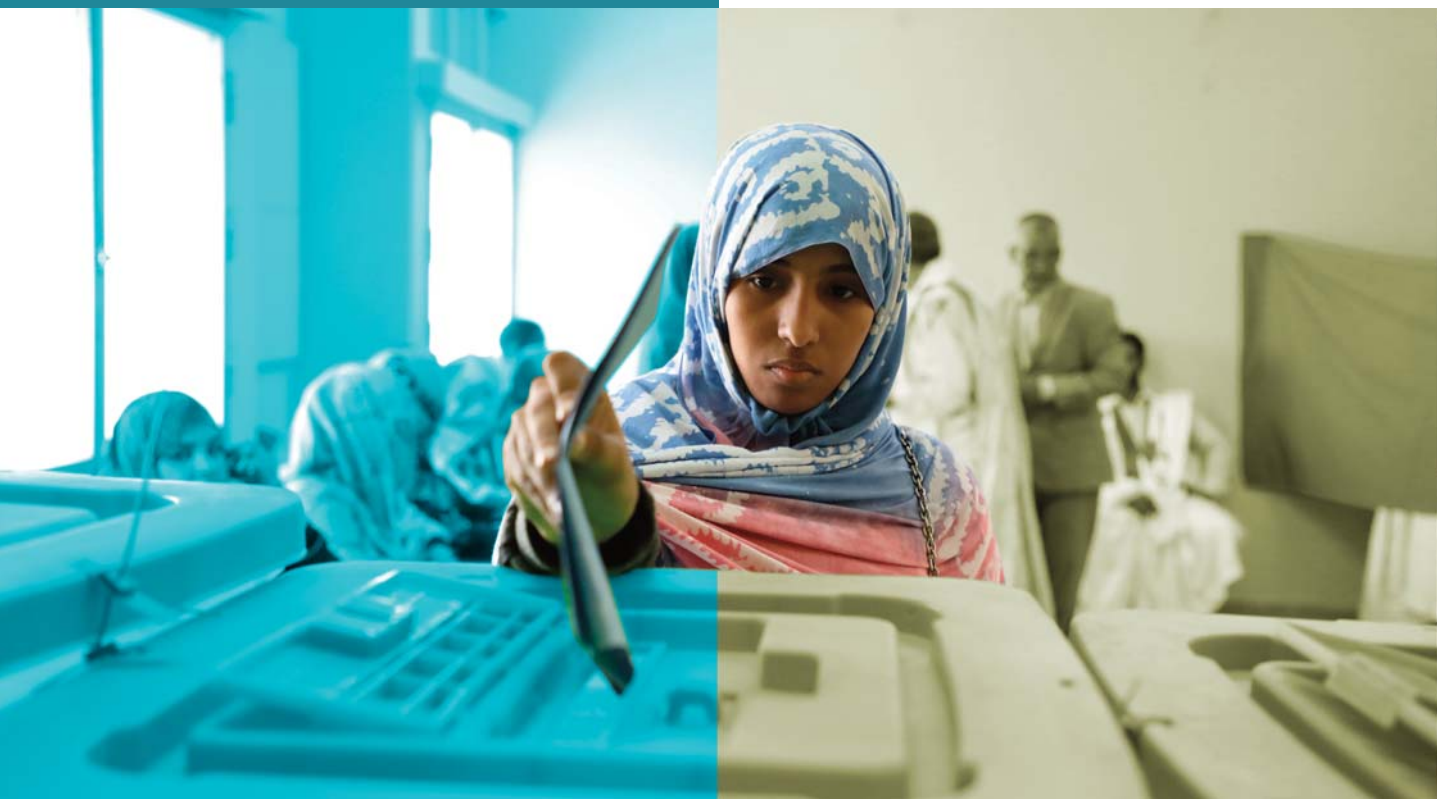

# انتخابات مايو 2023 النيابية والبلدية في موريتانيا: قراءة للنتائج وانعكاساتها على الانتخابات الرئاسية المقبلة

سعيد ندا

## مقدمة:

تحولت موريتانيا بُعيد استقلالها - شأنها شأن جل الدول الأفريقية - من التعددية إلى الأحادية الحزبية، واستمرت على ذلك حتى سمح دستور عام1991 بالتعددية الحزبية مرة أخرى, وعلى الرغم من عودة موريتانيا إلى المسار الديمقراطي, إلا أن تجربتها لم يكتب لها المضي قدما بسبب الانقلابات العسكرية, والتي كان آخرها انقلاب عام 2008, حين انقلب رئيس أركان الحرس الرئاسي الجنرال محمد ولد عبد العزيز, على الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله, فور إصدار الرئيس ولد الشيخ قرارا بإقالة ولد عبد العزيز

تحولت موريتانيا بُعيد استقلالها - شأنها شأن جل الدول الأفريقية - من التعددية إلى الأحادية الحزبية, واستمرت على ذلك حتى سمح دستور عام 1991 بالتعددية الحزبية مرة أخرى.

الرئيس الموريتاني محمد شيخ الغزواني خلال حضوره القمة الأمريكية- الأفريقية في العاصمة الأمريكية واشنطن في ديسمبر 2022.

وثلاثة من العسكريين البارزين من مناصبهم، وقاد ولد عبد العزيز فترة انتقالية لمدة سنة أعقبها إجراء انتخابات رئاسية عام 2009 ترشح فيها ولد عبد العزيز بعد أن استقال من منصبه العسكري وفاز بها.

وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول وصول ولد عبد العزيز إلى السلطة، إلا أن رئاسته آذنت ببدء تجربة ديمقراطية موريتانية واعدة، حيث أمضى ولد عبد العزيز ولايتين رئاستين لم يترشح بعدهما للرئاسة، وغادر السلطة بعد انتخابات عام 2019، التي فاز فيها محمد ولد الغزواني، في أول انتقال سلمي (ديمقراطي) للسلطة تشهده البلاد.

وعلى الصعيد الحزبي، أسس ولد عبد العزيز بعد انقلابه حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية"، وبمجرد فوزه بالرئاسة في انتخابات 2009 استقال من الحزب, حيث يَحظُرَ الدستور الموريتاني على رئيس الدولة الانتماء لأي حزب سياسي, ومع أول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس ولد عبد العزيز, حقق حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الأغلبية في البرلمان, وأصبح الحزب الحاكم والظهير السياسي للرئيس عبد العزيز, ومن حينها وحتى الآن يحظى الحزب بأغلبية مريحة في البرلمان, فضلاً عن دعم عدد كبير من الأحزاب الموالية له, وبعد رحيل ولد عبد العزيز عن السلطة, اتجه الحزب وأنصاره إلى دعم الرئيس الجديد ولد الغزواني, وفي عام 2022 واستعدادا لانتخابات 2023 البرلمانية والجهوية والبلدية، غَيَّر الحزب اسمه من "الاتحاد من أجل الجمهورية" إلى حزب "الإنصاف"، ودخلت الحكومة والأحزاب السياسية

مظاهرات شعبية نظمت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في مايو 2021 للاحتجاج على العدوان الاسرائيلي على غزة وإعلان التضامن مع الفلسطينيين.

في حوار شامل، وزادت كثافة وحدة التفاعلات الحزبية، ولا شك في أن نتيجة هذه الانتخابات ستلقي بظلالها على النظام الحزبي الموريتاني.

وعلى الصعيد الرئاسي أوشكت عهدة الغزواني الأولى على الانقضاء، ولم يعد يفصلنا عن الانتخابات الرئاسية المجدولة لشهر يونيو 2024 إلا عام واحد, ومن المؤكد أن ولد عبد العزيز سوف يخوضها طلبا لعهدته الثانية, التي يسمح بها الدستور الموريتاني, ولا شك في أن نتيجة انتخابات 2023، سيكون لها مردود مباشر وغير مباشر، على الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقد أُجريَت الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية في موريتانيا على مرحلتين، في 13 و27 مايو 2023، وعلى الرغم من أن المرحلتين خلتا من العنف الانتخابي، إلا أن النتائج لم تسلم من الجدل، مع أنها لم تُحْدِث - بادي الرأي - تغييرا جوهريا في المشهد السياسي الموريتاني، حيث احتفظ الحزب الحاكم "الإنصاف" بأغلبيته المريحة في البرلمان، إلا أن القراءة المتأنية لهذه النتائج تنبئك عن دلالات معتبرة وتأثيرات مستقبلية محتملة على المشهد السياسي الموريتاني.

تتناول هذه الورقة نتائج الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية في موريتانيا، التي عقدت في مايو المنصرم، استخلاصا لأهم دلالاتها، واستشرافا لتأثيراتها المحتملة مستقبلا على أهم عنصرين من عناصر هذا المشهد السياسي وهما: النظام الحزبي الموريتاني، والانتخابات الرئاسية القادمة.

## السياق السياسي في موريتانيا قبل انتخابات مايو 2023

استعدادا للانتخابات العامة للعام 2023، وفي سبيل المضي قدما في التجربة الديمقراطية الناشئة في موريتانيا، وسعيا نحو مزيد من إفساح المجال العام، وخلق حالة من الديناميكية السياسية النشطة، وتكثيف وتفعيل المشاركة السياسية، اتخذت الحكومة بعض الإجراءات والخطوات أهمها:

1 إصدار مرسوم بحل الأحزاب غير النشطة، حيث يقضي قانون الأحزاب الموريتانية بحل الأحزاب التي تتخلف عن المشاركة في اقتراعين متتاليين، والأحزاب التي تخفق في الحصول على1% من

الأصوات المدلى بها في اقتراعين متتاليين، وهو ما يحفز الأحزاب نحو تفعيل مشاركتها السياسية، ويحد من ظاهرة كثرة الأحزاب السياسية الشكلية[1].

2 إجراء حوار وطني شامل دعت إليه الحكومة في النصف الثاني من عام 2022، وشاركت فيه سائر الأحزاب السياسية المرخص لها وغير المنحلة قانونا، معارضة وموالاة، وقد أسفر هذا الحوار عن توافق الجميع على إجراء بعض التعديلات على قوانين الانتخابات[2].

وكان من أهم ما تم التوافق عليه في إطار تطوير القوانين المنظمة للانتخابات، زيادة أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان) من 157 إلى 176 نائباً، وتقسيم دائرة العاصمة نواكشوط إلى ثلاث دوائر بعد أن كانت واحدة، وإجراء تعديلات محدودة على نمط النظام الانتخابي المعتمد في هذا البلد، وهو معقد نسبيا. ووفقا لأخر التعديلات التي أجريت على النظام الانتخابي، يمكن تصنيف النظام الانتخابي في موريتانيا، ضمن أنماط النظم الانتخابية الهجينة، أو ما يسمي بالنظام الانتخابي "المختلط المتوازي" ، ويتم فيه انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على مرحلتين، بينهما فاصل زمني، وفق طريقة الطبقتين، وفيه يمتلك الناخب الموريتاني أربعة أصوات: صوت واحد لدائرة محلية بحسب مكان إقامته وهو ما يُدلي به في مرحلة الطبقة الأولى، وقد عقدت في 13 مايو 2023, وثلاثة أصوات كل منها لدائرة من الدوائر الثلاث الوطنية: الدائرة المختلطة, والدائرة النسائية, ودائرة الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة, ويدلي بهم في مرحلة الطبقة الثانية, والتي عقدت في 27 مايو 2023، وله الحرية الكاملة في منح كل صوت منها لحزب مختلف، أو منحها كلها لحزب واحد، أو تنويعها كما شاء بين مرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين[3].

وتضم الطبقة الأولى (125) نائباً, يتم انتخابهم من دوائر انتخابية محلية, فردية أو ثنائية أو متعددة الأعضاء, وتكون كل مقاطعة من مقاطعات الدولة بمثابة دائرة واحدة, باستثناء العاصمة نواكشوط تقسم إلى ثلاث دوائر, يضاف إلى ذلك دائرة للمغتربين يخصص لها 4 مقاعد, ويحدَد حجم الدائرة (عدد مقاعد الدائرة) بحسب كثافتها السكانية, فمنها دوائر ذات نائب واحد, ودوائر ذات نائبين, ودوائر متعددة يصل بعضها إلى (7) نواب كما في العاصمة نواكشوط. ويختلف نمط النظام الانتخابي باختلاف حجم الدائرة، فدوائر النائب الواحد يستخدم

يمكن تصنيف النظام الانتخابي في موريتانيا, ضمن أنماط النظم الانتخابية الهجينة, أو ما يسمي بالنظام الانتخابي "المختلط المتوازي" ، ويتم فيه انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على مرحلتين, بينهما فاصل زمني, وفق طريقة الطبقتين.

[1] عبد المنعم علي، "تحولات متعددة: مسار الانتخابات التشريعية في موريتانيا"، موقع المرصد المصري، 8 مايو 2023.

[2] المصدر نفسه.

[3] سعيد ندا، "إفريقيا والديمقراطية: قراءة في المشهد الانتخابي لعام 2023م"، موقع قراءات أفريقية، 2 فبراير 2023.

**جدول يبين نتائج الانتخابات البرلمانية الموريتانية للعام 2023 وأهم إحصاءاتها**

| الحزب | عدد المقاعد من مجموع 176 | نسبة المقاعد % | التغير في عدد المقاعد عن آخر انتخابات | موقف الحزب من السلطة |
|---|---|---|---|---|
| الإنصاف (الاتحاد من أجل الجمهورية سابقا) | 107 | %60,70 | + 14 | الحزب الحاكم |
| التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) | 11 | %6,25 | - 3 | معارضة |
| الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم | 10 | %5,68 | + 4 | موالاة |
| ائتلاف أمل موريتانيا (الجبهة الجمهورية من أجل الوحدة والديمقراطية + أحزاب أخرى) | 7 | %3,98 | جديد | معارضة |
| التحالف الوطني الديمقراطي | 6 | %3,41 | + 2 | موالاة |
| الإصلاح | 6 | %3,41 | + 5 | موالاة |
| صواب + أحزاب أخرى مؤتلفة معه | 5 | %2,84 | + 2 | معارضة |
| الكرامة | 5 | %2,84 | - 1 | موالاة |
| نداء الوطن | 5 | %2,84 | + 5 | موالاة |
| التحالف من أجل العدالة والديمقراطية /حركة التجديد + أحزاب أخرى مؤتلفة معه | 4 | %2,27 | + 3 | معارضة |
| حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم) | 3 | %1,70 | + 3 | **موالاة** |
| حزب التوفيق والازدهار (حوار) | 3 | %1,70 | + 2 | موالاة |
| الفضيلة | 2 | %1,14 | + 2 | موالاة |
| حزب الجماهير الموريتانية | 1 | %0,57 | + 1 | موالاة |
| الاتحاد من أجل التخطيط للبناء + أحزاب أخرى (ائتلاف دولة العدل) | 1 | %0,57 | + 1 | مستقل |
| الحزب الجمهوري من أجل الديمقراطية والتجديد | 0 | 0 | 0 | موالاة |
| اتحاد قوى التقدم | 0 | 0 | - 3 | معارضة |
| حزب الوحدة والتنمية | 0 | 0 | 0 | موالاة |
| تجمع القوى الديمقراطية | 0 | 0 | - 3 | معارضة |
| شباب الوطن | 0 | 0 | - 3 | موالاة |
| الرفاه | 0 | 0 | 0 | موالاة |
| تحالف الشعب التقدمي | 0 | 0 | - 3 | معارضة |
| الرباط الوطني من أجل الحقوق وبناء الأجيال (رباط) | 0 | 0 | 0 | معارضة |
| حزب البناء والتقدم | 0 | 0 | 0 | موالاة |
| وسطية العمل من أجل التقدم | 0 | 0 | جديد | غير معلوم |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى النتائج المعلنة من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا على موقعها الإلكتروني.

فيها نمط الجولتين التعددي، بين مرشحين أفراد، حزبيين أو مستقلين. والدوائر ذات النائبين يستخدم فيها نمط الجولتين التعددي، بين قوائم حزبية مغلقة، تتضمن مرشح رجل ومرشحة امرأة[4]. ودوائر الثلاثة أعضاء يستخدم فيها نمط قائمة التمثيل النسبي الحزبية المغلقة، وتوزع المقاعد وفقا لهذا النمط بطريقة

[4] في نظام الجولتين يتم حسم المقعد لصالح أكثر المرشحين أصواتا بشرط تجاوز الأغلبية المطلقة (50%+1) فإن لم يتجاوزها أحد، أجريت جولة ثانية بين أعلى متنافستين ويفوز فيها الأعلى أصواتا.

أكبر البواقي[5]، من دون عتبة انتخابية. ويجب أن تتشكل القوائم المتنافسة بالتناوب بين المرشحين النساء والرجال، بما في ذلك دائرة المغتربين. وتعد انتخابات عام 2023 بمثابة المرة الأولى التي يتمكن فيها الموريتانيون في الشتات من انتخاب ممثليهم بشكل مباشر[6].

أما الطبقة الثانية فتضم (51) عضوا, يتم انتخابهم باستخدام نمط قائمة التمثيل النسبي الحزبية المغلقة, وتوزع المقاعد وفقا له بطريقة أكبر البواقي, من دون عتبة انتخابية, في ثلاث دوائر وطنية: أولها دائرة مختلطة من (20) عضوا بالتناوب بين المرشحين النساء والرجال, وثانيتها دائرة نسائية من (20) مرشحة, وثالثتها دائرة من (11) مقعدا (9) للشباب (2) لذوي الاحتياجات الخاصة، بالتناوب بين المرشحين الرجال والنساء[7].

وفيما يخص انتخابات المجالس الجهوية (13مجلس جهوي), والمجالس البلدية (237 مجلس بلدي)، فيتم انتخاب أعضائها في دوائر متعددة الأعضاء، من بين قوائم حزبية، باستخدام نمط قائمة التمثيل النسبي الحزبية المغلقة، وتوزع المقاعد وفقا لهذا النمط بطريقة أكبر البواقي، من دون عتبة انتخابية، ويصبح رئيس القائمة الفائزة بأكثر المقاعد، رئيسا للمجلس الجهوي، أو عمدة للبلدية بحسب الأحوال[8].

## قراءة في نتائج انتخابات 2023 ودلالتها

بعد حل الأحزاب غير النشطة، شاركت جميع الأحزاب السياسية المتبقية (25 حزبا)، في انتخابات مايو المنصرم، ولم يقاطع أي منها العملية الانتخابية، وأعلنت نتائج تلك الانتخابات، ثم حسم القضاء الموريتاني الجدل، الذي أثارته أحزاب المعارضة والموالاة على حد سواء، بشأن مزاعم التزوير والخروقات، حيث قرر القضاء رفض كافة الطعون، باستثناء طعون حول نتائج انتخابات بلديَّتَين غير مؤثرتين، قرر القضاء إعادة فرزهما[9]، وهو ما يعني استقرار النتائج بشكل نهائي، فيما أسفرت عنه من فوز حزب"الإنصاف" الحاكم بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية. ويبين الجدول ادناه نتائج الانتخابات البرلمانية الموريتانية لعام 2023 وأهم احصاءاتها.

لم تختلف نتائج الانتخابات الجهوية والبلدية كثيرا عن الخط العام لنتائج الانتخابات البرلمانية، حيث حقق حزب الإنصاف الحاكم الأغلبية في كل المجالس الجهوية الـ (13), بينما حقق الأغلبية في (158) مجلس بلدي من أصل (237) بلدية.

وبإمعان النظر في نتائج الانتخابات البرلمانية، وفقا للجدول السابق، وفي ضوء نتائج الانتخابات الجهوية والبلدية المذكورة، يمكننا استخلاص المؤشرات والدلالات التالية[10]:

1 استمرار سيطرة حزب الإنصاف الحاكم على السلطة، حيث حصد أغلبية مريحة في البرلمان، بذات نسبة التمثيل في الانتخابات السابقة تقريبا (أكثر من 60%)، وهو ما يعني أنه يمكنه تمرير التشريعات والسياسات عبر البرلمان، دون الحاجة إلى أصوات أحزاب الموالاة، وأنه لا يمكن لأي حزب سياسي تمرير أي شيء عبر البرلمان، ولو اجتمعت المعارضة والموالاة جميعا لتمريره، وينطبق ذات الأمر علي كل المجالس الجهوية وجل المجالس البلدية.

2 تراجع نسبة تمثيل حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل"، ذو المرجعية الإسلامية[11]، من

[5] في طريقة أكبر الأصوات المتبقية يتم تحديد الحصة الانتخابية (ثمن المقعد) ولتحديدها عدة طرق، حيث يتم توزيع المقاعد على القوائم وفقا لهذه الحصة فإن تبقى مقاعد لا يقابلها عدد أصوات عند أي قائمة يساوي الحصة، تحصل القائمة صاحبة العدد الأكبر من الأصوات المتبقية على مقعد ثم التي تليها حتى تنفد المقاعد.

[6] المصدر نفسه.

[7] المصدر نفسه.

[8] Tidjani Saleh, "Mauritania: New Election, New System", Africa Elects Website, October 11, 2022.

[9] "قضاء موريتانيا يردّ الطعون الانتخابية"، موقع هسبريس، 8 يونيو 2023.

[10] خضر عبد العزيز، "انتخابات موريتانيا .. كيف اكتسح حزب الإنصاف الحاكم وانتكست المعارضة؟"، الجزيرة نت، 30 مايو 2023.

[11] الشيخ الحسن البماري، "الإخوان المسلمون في موريتانيا وواقع الحالة المحلية"، الجزيرة نت، 1 ديسمبر 2017.

مشهد لأحد الأسواق الشعبية في العاصمة الموريتانية نواكشوط

حوالي (9%) إلى حوالي (6,25%)، على الرغم أنه حصل علي عدد أصوات يزيد قليلا عن عدد أصواته في الانتخابات السابقة، وهو ما يعني أن شعبيته لم تتغير، إنما كانت هذه التأثيرات نتيجة للتعديلات التي أجريت على نمط النظام الانتخابي، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كالخروقات الانتخابية، والزبائنية السياسية، والمال السياسي، والولاءات الإثنية.

3 أفول نجم عدد من الأحزاب التقليدية القديمة، مثل أحزاب: اتحاد قوى التقدم، وتجمع القوى الديمقراطية، تحالف الشعب التقدمي، وشباب الوطن، حيث أخفقت في الحصول على أي مقعد، على الرغم من أنها كانت ممثلة الانتخابات السابقة وما قبلها، وهو ما يعني تلاشي تأثيرها لدى الناخبين، وعدم قدرتها على تجديد خطابها السياسي، ومن ثم فقدان ساستها بريقهم لدى مناصريهم.

4 بزوغ نجم عدد من أحزاب الجديدة مثل الجبهة الجمهورية من أجل الوحدة والديمقراطية المعارض، حيث نجح في اختباره الأول بالتعاون مع بعض الأحزاب الصغيرة في حصد (7) مقاعد وهو عدد لا يستهان به في ظل تدني تمثيل كل أحزاب المعارضة والموالاة الأخرى.

5 تنامي تمثيل بعض الأحزاب الصغيرة مثل حزب نداء الوطن (موالاة) من لا شيء إلى (5) مقاعد, وحزب الإصلاح (موالاة) من مقعد واحد إلى (6) مقاعد, وصواب (معارضة) من مقعدين إلى (5) مقاعد وحاتم (موالاة) من لا شيء إلى (3) مقاعد، وهو ما يعني من جهة أولى أن التوسع في استخدام أنماط التمثيل النسبي ومن دون عتبة انتخابية بدأ في أن يؤتي ثماره في العمل لصالح الأحزاب الصغيرة، ومن جهة ثانية تنامي الوعي السياسي لدى الجماهير وزيادة قدرتها على التمييز بين البرامج الحزبية، ومن ناحية ثالثة قدرة التصويت الإثني على التأثير في مخرجات العملية الانتخابية في موريتانيا وبخاصة في الدوائر الصغيرة.

## التأثيرات المحتملة لنتائج انتخابات 2023 على النظام الحزبي في موريتانيا

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على الممارسة الحزبية التعددية في موريتانيا، إلا أن "النظام" الحزبي

الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني يدلي بصوته في الانتخابات البرلمانية والبلدية الأخيرة.

في هذا البلد يتسم بكثرة الأحزاب السياسية وضآلة فعاليتها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها[12]:

1 كثرة الانشقاقات والانقسامات الحزبية، فلا يكاد يَحل استحقاق انتخابي دون أن ينقسم أحد الأحزاب على نفسه، أو ينشق بعض أعضائه، وهو ما حدث في أحزاب مثل: التجمع من أجل الديمقراطية، والوحدة، والعمل من أجل التغيير، واتحاد القوى الديمقراطية - عهد جديد، وغيرها.

2 شخصنة العمل الحزبي وفقدان العمل المؤسسي، فغالبية الأحزاب تدور حول شخصيات قياداتها، وجودا أو عدماً، قوة أو ضعفا. بمعنى أن أي تغير يطرأ على مكانة قائد الحزب جماهيريا، يستتبع وبالضرورة تأثر شعبية الحزب في ذات اتجاه التغير.

3 الافتقار إلى التمايز الأيديولوجي الحقيقي، وعدم وضوح الخطوط الفكرية والبرامجية الفاصلة بين غالبية الأحزاب، فلا تكاد تفرق بين بعضها البعض، إلا بمعيار المعارضة والموالاة القائم على المصالح والمنافع، فثمة أحزاب انتقلت بين المعارضة والموالاة عدة مرات[13].

4 ضعف الولاء الحزبي لدى كوادر وأعضاء كثير من الأحزاب، بما في ذلك حزب الإنصاف الحاكم، وليس أدل على ذلك من ظاهرة "المغاضبون"، وهم عدد من الكوادر الحزبية التي لم يتم ترشيحهم على قوائم الحزب أو تم تغيير دوائرهم، فغادرو الحزب واستقطبتهم أحزاب أخرى[14].

5 تفرق كلمة الأحزاب وعدم تمكنهم من اجتماع الآراء، وهو ما استتبع قلة وضعف وسرعة تفكك الائتلافات الانتخابية، أو التحالفات السياسية، وكأنهم يقنعون بالتمثيل المتواضع ولا يخططون إلى الوصول إلى السلطة، مع أن الواقع السياسي يؤكد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، لأي حزب من الأحزاب السياسية الموريتانية بمفرده، معارضة كان أو موالاة، إزاحة حزب الإنصاف من السلطة.

[12] الشيخ محمد الملقب الداه ولد، " الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا: ضعف في البنية وكثرة الانشقاقات"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية الجزائرية، المجلد8, العدد5, 2019, ص ص 400-414؛ "الأحزاب السياسية في موريتانيا.. بين اختبار التأثير وإشكالية التصنيف"، موقع أصوات مغاربية، 11 مايو 2023.

[13] أقريني أمينوه، "نجم الأحزاب الأيديولوجية يخبو من المشهد الموريتاني"، موقع إندبندنت عربية، 30 يناير 2023.

[14] عبد الله عالي، "الاستحقاق الانتخابي الموريتاني 2023: السياقات والحظوظ"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 مايو 2023.

أطفال موريتانيين يمرحون

وفي ضوء التحليل السابق لسمات النظام الحزبي الموريتاني، يمكننا التأكيد على أن نتائج انتخابات 2023 في موريتانيا وبحسب دلالاتها، سوف تُحدث تغييرات إيجابية على بنية وتفاعلات النظام الحزبي في هذا البلد، بما يعالج بعض سماته السلبية، وبخاصة قلة الائتلافات الانتخابية والتحالفات السياسية وهشاشتها [15]، غير أن هذه التغييرات لن تكون آنية، إنما ستكون على المدى المتوسط الذي يصل إلى الانتخابات البرلمانية القادمة وقد يتجاوزها.

## انعكاسات نتائج انتخابات 2023 على الانتخابات الرئاسية المقبلة

اعتبر بعض المحللين أن الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية التي أجريت في مايو الماضي، هي اختبارا لشعبية الرئيس الغزواني، المدعوم من الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى الموالية له [16]. ولا غرو فإن نتائجها إما أن تُصَعِّب مهمة الرئيس الغزواني نحو الوصول إلى ولايته الثانية، أو تؤمن له الوصول إليها دون عناء. وفي ضوء ما سبق، يمكننا القول باطمئنان، أن الرئيس الغزواني بات قاب قوسين أو أدنى من ولايته الثانية، ومما يدعم ويؤكد صحة وجهة النظر هذه:

1 سيطرة حزب الانصاف الحاكم الداعم للغزواني على مقاليد السلطة التشريعية والتنفيذية وحده، ودون الحاجة إلى مناصرة من القوى السياسية الأخرى.

2 القدرة الكبيرة المتاحة للحزب الحاكم - كما هو الحال في معظم

نتائج انتخابات 2023 في موريتانيا وبحسب دلالاتها، سوف تُحدث تغييرات إيجابية على بنية وتفاعلات النظام الحزبي في هذا البلد، بما يعالج بعض سماته السلبية، وبخاصة قلة الائتلافات الانتخابية والتحالفات السياسية وهشاشتها.

[15] "خارطة سياسية جديدة أم استمرار للتقاطب.. ما سيناريوهات التحالفات بموريتانيا؟"، موقع أصوات مغاربية، 15 مايو 2023.

[16] "Mauritanians vote in local and legislative elections in test for President Ghazouani", France 24, May 13, 2023.

دول العالم الثالث - على استغلال موارد الدولة في تمويل الحملات الانتخابية.

3 الدعم الكبير الذي تؤمنه أحزاب الموالاة في الترويج للرئيس وسياساته، وهو ما أفصحت عنه مبكرا "الناها بنت حمدي ولد مكناس" رئيسة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، وغيرها من قادة الأحزاب إبان حملاتهم الانتخابية[17].

4 عدم وجود مرشح جماهيري أو شعبوي قوي، يمكنه مزاحمة الغزواني في الانتخابات المقبلة، وصعوبة اتفاق المعارضة على كلمة سواء، بشأن الوقوف وراء مثل هذا المرشح (إن وُجِدَ).

5 عدم قدرة أحزاب المعارضة على إزاحة الغزواني عن السلطة من خلال الانتخابات، حتى وإن وُجِدَ مرشح قوي لديهم، واتفقت المعارضة عليه، بسبب أن مؤشر التصويت في الانتخابات البرلمانية والبلدية ينبئ بأن أصوات حزب الإنصاف الحاكم والأحزاب الموالية له، تتخطي أصوات المعارضة بفارق كبير.

## الخاتمة

نظرا لتأثر البيئة السياسية بعدة عوامل أهمها: الثقافة السياسية، وقوة الولاءات دون الوطنية (الإثنية)، وتنامي دور العسكريين في الحكم، والانقطاع المتكرر للممارسة الديمقراطية، لا تزال التجربة الموريتانية تراوح مكانها، ولم تتخطى مرحلة الانتقال الديمقراطي؛ فما أن تمضي قدما حتى تتعثر وتعاود الكرة من جديد، وتعد الانطلاقة الأخيرة التي بدأت عام 2014 - على تواضع نتائجها - أكثر المحاولات وفاءً بالمعايير الديمقراطية حتى الآن.

وبالنظر إلى ما سبق الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية الموريتانية لعام 2023 من تفاعلات، وفي ظل خصائص وسمات البيئة السياسية والحزبية الموريتانية، وفي ضوء دلالات نتائج هذه الانتخابات، يمكننا التأكيد أن بنية وتفاعلات النظام الحزبي الموريتاني سوف تشهد تغييرات إيجابية مؤثرة، وأن هذه التغييرات سوف تؤدي إلى التخلص من سلبيات النظام الحزبي، وبخاصة هشاشة الائتلافات الانتخابية والتحالفات السياسية، مما سيكون له أثر كبير في ترسيخ قواعد الممارسة الحزبية الديمقراطية، غير أن هذه التغييرات يرجح أن تجري شيئا فشيئا على المدى المتوسط، مما قد يتخطى موعد الانتخابات البرلمانية القادمة.

في ظل إحراز حزب الإنصاف الحاكم الداعم للرئيس الغزواني للأغلبية المطلقة، في الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية الموريتانية لهذا العام، وفي ظل وجود هذا العدد الكبير من الأحزاب الموالية له، وفي ضوء التحليل السابق أيضا، يمكننا القول أن الرئيس الغزواني، قد ضمن الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر عقدها في يونيو 2024، بدرجة كبيرة يصعب

[17] "بنت مكناس تعلن دعم حزبها لترشح غزواني لمأمورية ثانية"، موقع وكالة أنباء الأخبار الموريتانية، 29 أبريل 2023.

## عن المؤلف

### سعيد ندا

سعيد ندا: باحث من مصر، حاصل على الدكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة، تركز اهتماماته البحثية على الشؤون الأفريقية، بخاصة قضايا النظم الانتخابية والانتخابات والتحول الديمقراطي في أفريقيا. صدر له كتابان، وينشر في العديد من المجلات العلمية، ومواقع المراكز البحثية.


## حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2023 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصراً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM.



**Center for Middle Eastern Studies** مركز دراسات الشرق الأوسط

**العنو ان :** أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

**هاتف :** 20 15 888 850 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**